انعكاسات نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018

م.د. سعدي ابراهيم حسين(*)

المقدمة :

تعاني بعض من دول العالم، وعلى الاخص غير المتقدمة منها، من وجود ازمة في هويتها الوطنية وخلل في النسيج المجتمعي، وفي سبيل معالجة هذه الازمة تتخذ الدول كل ما من شأنه ان يزيد من اللحمة والانسجام ، وقد تلجأ الى الاليات ذات الطابع السياسي ، من خلال اقامة الفيدرالية وتشكيل الاقاليم ، فمن المعروف بأن الفيدرالية تتضمن بعض الصلاحيات السياسية ، ولذلك فهي اعلى انواع اللامركزية او هي اللامركزية السياسية .

وفي حالة وجود موانع تقف بوجه النظام الفيدرالي، من الممكن ان تتخذ الدول من اجل المحافظة على استقرار النسيج المجتمعي وتقوية الخيوط الرابطة بين ابناء الشعب الواحد، اجراء اخر، وهو مشابه للأجراء الاول، اي انه من فصيلة الانظمة اللامركزية، ولكنه يقل عن الفيدرالية، بل لا يتعدى اعطاء صلاحيات ادارية للمحافظات تمكنها من ادارة نفسها بنفسها، بأشراف الحكومة المركزية في الدول الموحدة، وبأشراف الحكومة الاتحادية في الدول الفيدرالية (في حال لم تكن كل المحافظات قد تحولت الى اقاليم). ويسمى هذا النوع من اللامركزية بـ(اللامركزية الادارية)، وهذا النوع

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

هو الاخر فيه تقسيمات ، فمن الممكن ان تكون هناك لامركزية ادارية واسعة، او ضيقة .

الا ان الدول لا تتخذ هذه السياسات اعتباطا وبدون تخطيط ، بل انها لا تتخذ مثل هذه الانواع من النظم السياسية والادارية الا في حالات معينة وفي ظل ظروف معينة ايضا ، لأنها اذا ما اتخذت في بيئة غير مناسبة فأن مردوداتها ستكون عكسية، ومن مستلزمات اجراء مثل هذه السياسات هو وجود قدر معين من الانسجام المجتمعي في البلاد ، و وجود اتفاق على الحد الادنى من المشتركات بين ابناء الشعب الواحد ، لكي لا تزيد هذه الصلاحيات الواسعة من التفرقة ما بين المواطنين على اساس الطائفة او القومية او المنطقة .

وقد تكون على العكس من ذلك مدعاة لزيادة الترابط ما بين ابناء الشعب الواحد ، على اعتبار انها ستزيد من مقدرة المحافظات على تلبية احتياجات السكان المحليين وتحقيق مطالبهم .

العراق بعد عام 2003، اصبح نموذجا جيدا للجدل حول الفائدة المرجوة من نقل الصلاحيات من المركز الى المحافظات ، فهناك من يعتقد ان نقل الصلاحيات ، سيزيد من وحدة النسيج المجتمعي العراقي وتراصه ، وهناك من يعتقد العكس ، اي ان توسيع صلاحيات المحافظات من شأنه ان يمزق النسيج المجتمعي في العراق . وفي هذا البحث ستتم عملية مناقشة هذه الاراء ، بغية التوصل الى نتائج تخدم النسيج المجتمعي في العراق، وتضع بين يدي اصحاب الشأن والمعنين بملف نقل الصلاحيات خيارات متعددة تعينهم على اخذ الافضل من بينها .

الاشكالية البحثية:

هناك الكثير من الاصوات التي تطالب الحكومة العراقية الاتحادية بتوسيع صلاحيات المحافظات وتقليص صلاحيات الحكومة الاتحادية، بالأخص وان اقامة اقاليم فيدرالية جديدة، صار يصطدم بمعوقات كبيرة، على الاقل في الوقت الحاضر . الا ان التوسع في نقل الصلاحيات تثار حوله جملة من التساؤلات، مثل : ماهي

انعكاسات نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات ، على النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018 ؟ ، وهل هذه الانعكاسات سلبية ام ايجابية ؟

ومن ثم، ما هو واقع النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018 ؟ ، وما هي الحلول و التوصيات اللازمة للتعامل مع ملف نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات ؟

الفرضية البحثية :

يفترض الباحث، ان هناك انعكاسات سلبية كثيرة لعملية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق ، وايجابيات كثيرة ايضا ، ولكن السلبيات هي اكثر من الايجابيات ، على الاقل في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق ، بمعنى لابد ان تكون عملية نقل الصلاحيات في الوقت المناسب، وفق تدرج مدروس ومنظم .

الاهداف :

يسعى الباحث من خلال هذا البحث الى تحقيق عدد من الاهداف ، ومنها :

1 – اهداف علمية :

يشعر الباحث بأن هناك قصور في دراسة توزيع الصلاحيات الادارية ما بين الحكومة الاتحادية العراقية، والمحافظات . لذلك فهناك اهداف تتمحور حول سد النقص الحاصل في مثل هذه المواضيع التي تركز على المجتمع العراقي .

2 – اهداف موضوعية :

هناك اهداف موضوعية تقف وراء البحث في مثل هذا الموضوع ، وهذه الاهداف تتمحور في محاولة الباحث الوصول الى اليات تتكفل بتعزيز التعايش السلمي والانسجام المجتمعي في العراق بعد عام 2018 ، ولذلك فأن هذا البحث هو بالأساس رسالة موجهة الى صناع القرار السياسي في البلاد، تضع بين ايديهم عدد من الخيارات اللازمة للتعامل مع النسيج المجتمعي في المرحلة القادمة.

الاهمية :

تنبع اهمية هذا البحث من اهمية الموضوع نفسه، كونه يأتي في وقت تمر فيه الهوية الوطنية العراقية بمرحلة لا بأس بها من القوة، بعد ان ساعدت المعارك التي خاضتها القوات الامنية في سبيل تحرير الاراضي، وحصول نوع من التقارب بينها وبين سكان المناطق المحررة، .

فضلا عن نجاح الحكومة العراقية الى حد ما في ان تقلل من الازمات بين الهويات الفرعية، وتخلق نوع من الانسجام السياسي، بين القوى السياسية. لذلك فأن هذا البحث يصب في الخانة نفسها، خانة دعم الهوية الوطنية وتعزيز الانسجام والتماسك المجتمعي.

المنهج :

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي القائم على وجود مدخلات معينة (الصلاحيات)، ستؤدي الى نتائج معينة، ومالم تتغير المدخلات فلن تتغير المخرجات.

الهيكلية:

يتكون هذا البحث من ثلاثة مطالب، فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر، ففي المطلب الاول سيتم تناول واقع النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018.

اما في المطلب الثاني، فستكون الانعكاسات الايجابية لنقل المزيد من الصلاحيات من المركز الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق، محورا رئيسا له.

في حين ان المطلب الثالث، سيركز على الانعكاسات السلبية لنقل المزيد من الصلاحيات من المركز الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق. واخيرا، سينتهي البحث بالخاتمة والمقترحات وقائمة المصادر .

المطلب الأول: واقع النسيج المجتمعي في العراق بعد 2003

يتشابه العراق مع غيره من دول العالم ، في كونه يتكون من عدة قوميات واديان ومذاهب ولكل منها خصائصه التي تميزه عن غيره من الهويات الفرعية الاخرى، مثل الفرق بين اللغة العربية واللغة الكردية او التركمانية والا يزيدية. او حتى ما بين هذا المذهب وذاك، وهذا امر اعتيادي، فكما قلنا هو ظاهرة تعيشها جميع الدول، ولا توجد دولة ذات مكون واحد على الاطلاق، بل ان التعدد هو سمة عامة، فضلا عن ان اقوى دول العالم واكبرها هي دول ذات اديان وقوميات مختلفة ، الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال هي رمز التعدد الاثني والعرقي ومع ذلك هذه التعددية لم تؤثر عليها سلبا ، بل على العكس فعن طريق هذه التعددية صارت الولايات المتحدة هي الدولة الاقوى في العالم ([1]).

ولكن، هذا الترابط وغياب المشاكل و وحدة النسيج المجتمعي في تلك الدول، وبحسب الباحث (احمد حسين احمد) لم يأتي عن فراغ بل جاء بفعل سياسات مدروسة اتخذتها تلك الدول للوصول الى النتائج الايجابية التي هي عليها الان ، مثل خلق الشعور بالرضا وعدم التمييز بين المواطنين على اساس قومياتهم واديانهم ، ومساواة الجميع امام القانون ، وفي الحقوق والواجبات (المواطنة) ، وكذلك الاعتراف بالاختلافات الموجودة بينها ، وان لكل انسان الحق بالحياة والعمل والعبادة والسعادة ، بشرط ان لا تكون على حساب الاخرين ([2]).

وبالرغم من تشابه العراق مع غيره من بلدان العالم في مسألة احتواءه على مجتمع متعدد دينيا وقوميا ومذهبيا، الا ان طريقة تشكيل مؤسسات الدولة العراقية في عام 2003 كانت قد ولدت في هذا البلد ازمة هوية وطنية[3] اثرت بشكل كبير في النسيج المجتمعي ، ففي عام 2003، وقع العراق تحت الاحتلال الامريكي المباشر، فحلت مؤسسات الدولة الرسمية: السياسية، العسكرية، الاعلامية. فوجد المواطن العراقي نفسه على نحو مفاجئ امام غياب تام للدولة الحاضنة والحامية التي اعتاد ان يعتمد عليها في كل شيء منذ عام 1921 ، واصبح مضطرا ان يعود الى الهويات الفرعية : القومية و الدينية والمذهبية والمناطقية والعشائرية ([4]).

لقد ظن البعض من المراقبين والباحثين المختصين بالشأن العراقي من أن هذه الحالة ، اي رجوع العراقيين الى هوياتهم الفرعية ما هي الا حالة مؤقتة ، تزول مع زوال اسبابها المباشرة المتمثلة بزوال الدولة المركزية واختفاءها بفعل الارادة الخارجية خاصة الإدارة الامريكية ، ولكن الذي حدث كان العكس فقد ازدادت علاقة العراقيين بالهويات الفرعية اكثر من الهوية الوطنية ، حتى بعد ان اخذت مؤسسات الدولة الجديدة تتشكل واحدة بعد الاخرى ([5]).

اما عن اسباب عزوف المواطن العراقي عن الالتفاف حول الدولة وحول نظامها السياسي ، فهي وان كانت تختلف من باحث الى اخر ، الا انها على العموم تدور حول ان هناك سببان رئيسيان قد دفعا المواطن العراقي الى هذه الحال ، وهذان السببان يتمثلان بـ:

1- انهيار الدولة المركزية، التي كانت تكسب ولاء المواطن بالقوة والعنف والدكتاتورية، وهذه سمة الانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العرق منذ عام 1958 ، وحتى عام 2003 ، مع ان النظام الذي تولى الحكم سنة 1968 كان من اشدها عنفا وقساوة ، وبالتالي فقد كان الكثير من العراقيين يتحينون الفرصة للإفلات من قبضة ذلك النظام ، وقد كان الوقت مناسب في عام 2003، للقيام بذلك ([6]).

2- الاساس غير الصحيح الذي تشكلت على اساسه المؤسسات بعد 2003 ، حيث تشكلت هذه المؤسسات على قاعدة المحاصصة والتوافقية ، فصار لدينا اشخاص يمثلون السنة واخرين يمثلون الشيعة ، وغيرهم يمثلون الكرد والتركمان، وهكذا . والمشكلة ان هذه المسألة لم تكن وقتية او مرحلية او محصورة بمؤسسة واحدة ، بل اصبحت دائمة بعد ان نص عليها دستور العراق الدائم لعام 2005 ، والذي ورد فيه (تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي) [(7)] .

ولم تبقى الحالة محصورة بالمؤسسات السياسية ، مثل مجلس الحكم والحكومة الانتقالية الاولى والثانية ، بل ان الامر امتد الى ابعد من ذلك ، حيث وصل

الى كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة الامنية المسؤولة عن ضبط حدوده الدولية والسيطرة على الوضع الداخلي [8].

ان هذا الخلل المتمثل في تنامي دور الهويات الفرعية وغلبتها على الهوية الوطنية والذي قامت على اساسه اغلب مؤسسات الدولة الرسمية ، حتى تلك التي تشكلت عن طريق الانتخاب ، قد اثرت سلبا على الوحدة الوطنية والنسيج المجتمعي العراقي ، فصحيح ان السلطة التشريعية ومجالس المحافظات هي منتخبة من قبل الشعب ولكن المشكلة ان الشعب لم ينتخب اغلبهم على اساس الكفاءة والخبرة بل انتخبهم على اساس تمثيلهم للهويات الفرعية المذهبية والقومية (السنية، الكردية، الشيعية) ([9]).

وهكذا اثرت المحاصصة السياسية في عمل مؤسسات الدولة وصار اغلبها عبئ على المواطن العراقي اكثر مما هي مخصصة لخدمته ، وبالتالي فقد عجزت الدولة ذات المؤسسات غير المنسجمة على نفسها من ان تخلق هوية وطنية موحدة يلتف حولها العراقيين ، فصار العراق كواقع مقسم الى عدة اقسام لها حدود افتراضية غير مرئية ، ولكن من الممكن الشعور بها ، وهي المدن التي يغلب فيها المذهب الفلاني او القومية الفلانية ([10]).

ان ازمة الهوية المتصاعدة، كانت قد تضافرت مع متغيرات اخرى، اقليمية([11]) ودولية ([12])، وادت في النهاية الى ان يكون العراق ارض رخوة للجماعات المسلحة التي تمكنت من ان تستغل الشرخ الاجتماعي وضعف مؤسسات الدولة، خاصة الامنية، فاستولت على مساحات شاسعة من ارض العراق وذلك في عام 2014،تمثلت بمحافظات: نينوى والانبار وصلاح الدين،واجزاء كبيرة من ديالى ([13]).

ان سقوط هذه المساحة الكبيرة من الاراضي بيد الجماعات المتشددة، كان اشبه بالصدمة التي هزت المجتمع العراقي، وكانت ردت فعله عكسية، حيث تدخل رجال الدين، ممثلين بالمرجع الشيعي الاعلى في البلاد، السيد علي السيستاني، الذي افتى بالقتال للحفاظ على مناطق العراق الاخرى، والتوجه الى المحافظات الخارجة عن سيطرة الدولة لتحريرها، كما في قوله : "على المواطنين الذي يتمكنون من حمل

السلاح دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم، التطوع للانخراط في القوات الامنية للغرض المقدس" . وفعلا اعيد تنظيم القوات الامنية وتمكنت في النهاية، من تحرر جميع المناطق التي خرجت من تحت قبضتها عام 2014، يضاف الى ذلك، ان اغلب السكان الذين اضطربت مناطقهم قد نزحوا الى المناطق الاخرى من البلاد ([14]) .

ان الاحداث اعلاه، تؤكد حاجة البلاد، الى رسم سياسات عامة حقيقية ومدروسة، تسعى الى حل المشاكل العامة من الجذور، وارساء قواعد الاستقرار في البلاد على اسس علمية صحيحة اسوة ببقية الدول الاخرى.

المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية لنقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018

يمكننا ان نرصد البعض من ايجابيات نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات، من خلال الفقرات الاتية :

اولا – نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات هو بديل عن الفيدرالية :

أُقر النظام الفيدرالي في العراق بعد عام 2003 ، وتم النص عليه في وثيقتي ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ودستور العراق الدائم .

اذ فتح الباب واسعا امام كل محافظة تريد ان تشكل اقليم فيدرالي [15] ، كما وآن الصلاحيات الواسعة التي اعطيت للأقاليم [16] هي الاخرى تعتبر من العوامل المشجعة على تشكيل اقاليم جديدة في العراق ، ومنذ ذلك التاريخ ، أي منذ ان فتح باب تشكيل الاقاليم والدعوات تنطلق من هنا ومن هناك ، وهي تطالب بتحويل هذه المحافظة وتلك الى اقليم ، مثل : ([17])

1- الدعوة لإقامة اقليم البصرة.

2- الدعوة لإقامة اقليم وسط وجنوب العراق.

3- الدعوة لأنشاء اقليم غرب العراق.

4– الدعوة لإقامة خمسة اقاليم فدرالية في العراق.

5 – الدعوة لتشكيل اقليم صلاح الدين .

ان مجرد التركيز على عناوين هذه الاقاليم والمناطق التي تقام فيها، سيتضح لنا مدى محاولتها خلق وضع خاص للهويات الفرعية، وبشكل اكثر دقة محاولة جمع المذهب السني او الشيعي في اقاليم خاصة لكل منهم، ومع وجود العوامل السلبية الاخرى التي ذكرنا بعضها مثل المحاصصة ، ففي هذه الحالة ستكون الفيدرالية خطرا على تماسك وترابط النسيج المجتمعي العراقي ، بل وعلى وحدة العراق ومستقبله ، وبالتالي فأن اعطاء الصلاحيات الواسعة للمحافظات في العراق سيكون افضل من تحويلها الى اقاليم فيدرالية على اسس طائفية وقومية ([18]).

الا اننا عندما نتحدث بهذه الطريقة فلا نقصد ان العيب هو في النظام الفيدرالي ، بل ان العيب في الاسس التي يقوم عليها هذا النظام في العراق ، وهي اسس غير صحيحة وكذلك فأن الظروف التي يمر بها العراق اليوم هي الاخرى غير مؤاتيه ، والا فأن الفيدرالية وبحسب الباحث (علي جاسم عبد علي الشمري) ، اذا احسن تطبيقها فأنها قد تزيد من قوة الدولة و وحدتها كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وسويسرا([19]).

ثانيا– ان نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات يخلق روح التنافس بينها، ويشغل الناس بالكد والعمل ويقلل من اهتمامهم بالهويات الفرعية :

ان اعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات لاشك بأنه سيساعد في خلق روح التنافس بينها من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين وتحسين مستواهم المعاشي ، ويجعلهم ينشغلون بالعمل والابداع ، ويبتعدون عن الالتفاف حول التنظيمات الطائفية والعنصرية التي تمزق النسيج المجتمعي في العراق ، وعندما تعلن نتائج الاعمار والبناء او حتى عندما تقوم الحكومة الاتحادية بقياس مستوى التقدم والازدهار في المحافظات ، فأن ذلك سوف يعطي دفعات معنوية للمحافظات المنتجة ويشجع سكان

المحافظات غير المنتجة على زيادة العمل والكد من اجل التنافس مع المحافظات التي حققت مستويات انتاج عالية [20]..

سيما اذا ما كان هناك مستوى عالي من المساواة بين المحافظات من قبل الحكومة الاتحادية، من حيث اعطاء الصلاحيات ونوعها والانسيابية في التنازل عنها ، وفي الوقت عينه مساواة في المتابعة والمراقبة، من قبل المؤسسات الحكومية التي تضطلع بمهمة متابعة عمل المحافظات ، سواء اكانت الرقابة ادارية او قانونية او مالية([21]).

كما وان ازدهار المحافظات من الممكن ان يولد نوع من التكامل بينها ، أي ان تكون هناك محافظات منتجة ومحافظات تكون اسواق لتصريف البضائع ، او محافظات تختص بالزراعة واخرى بالصناعة، وهكذا([22]).

وان النتائج التي ستنعكس على النسيج المجتمعي في العراق هو انصراف الشعب للعمل والرفاهية وترك الأمور المختلف عليها جانبا .

ثالثا – التوزيع العادل للثروة واثره الايجابي في النسيج المجتمعي العراقي:

لو قارنا ميزانية العراق مع ميزانيات الدول المجاورة، لوجدناها اكثر منها بعدة اضعاف (خاصة في سنوات الوفرة)، ولكن لو قارنا مخرجات هذه الميزانيات العراقية الضخمة، مع مخرجات الميزانيات في تلك الدول، لوجدنا بأن العراق يأتي في اخرها.

ومن الاسباب الرئيسة لذلك هو سوء تصرف القيادة السياسية مع الاموال العراقية ، حيث ان السياسات غير الناجحة التي ترسمها الحكومات المتعاقبة من امنية وخدمية واقتصادية ، ادت في النهاية الى ضياع ثروات العراق بسبب سوء تدبير الحكومة الاتحادية ، خاصة وان اموال الميزانيات العراقية كثيرا ما تذهب الى ايدي اشخاص معينين بسبب عمليات الفساد المالي والاداري والاهمال وعدم المبالاة ، وهذا بدوره قد ادى الى انتشار افات خطيرة في البلاد ، مثل البطالة والفقر وعدم

الاهتمام بالوظيفة العامة ، مما ولد فروقات في توزيع الدخل ، بسبب المحسوبية والمنسوبية، وهذا بدوره قد انعكس سلبا على ابناء الشعب ([23]).

وهكذا، فأن اعطاء المحافظات صلاحيات واسعة ، خاصة فيما يتعلق بالأشراف على الملف الاقتصادي فيها ، فان ذلك لا شك سوف يؤدي الى استثمار افضل لثروات العراق ويقلل من الفساد الاداري والمالي ، ويقلل ايضا من ضياع المال العام ، ويجعل المحافظات تتحمل المسؤولية الكبرى عن طريق الاموال وفق خطط تنموية واضحة ومعروفة لأبناء تلك المحافظات . ومن خلال مقارنة اوضاع كل محافظة مع الاخرى ، سيعرف المواطن من هو المقصر، هل هو الحكومة الاتحادية التي يتهمها البعض بالطائفية والانحياز لمحافظات بعينها،ام ان الخلل في المحافظات، وبالتي سيقل تشكيك المواطنين بالنظام السياسي،وهذا من شأنه ان يبعث على الطمأنينةوالاستقرار في المجتمع.

رابعا – ان نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات يقلل من خطر التدخلات الاقليمية والدولية وما تتركه من أثار سلبية على النسيج المجتمعي العراقي :

من المتعارف عليه ان الكثير من المشاكل الداخلية تحدث بإرادات اقليمية ودولية وهذا ما اكده (تقرير فريق العمل حول العراق) ، وهذه التدخلات تكون على شكل مدخلات تتم عن طريق النظام السياسي وتكون مخرجاتها على عموم الاوضاع في البلاد ومنها النسيج المجتمعي العراقي ([24]).

وكلما كان النظام السياسي هشا ويعتمد في تصريف سياساته على الخارج ، كلما كانت فرصة الدول المحيطة للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية اكبر ، والعكس صحيح ايضا ، وبما ان النظام السياسي في العراق بعد 2003 ، يعاني من مشاكل كبيرة : اولها مشكلة المحاصصة السياسية الطائفية والقومية ، فأن أثر دول الجوار في النسيج المجتمعي العراقي كان ولا زال وقد يستمر ([25]).

وعلى هذا الاساس يفترض الباحث، من أن توسيع صلاحيات الأطراف او المحافظات في العراق على حساب المركز من شأنه ان يحرم دول الجوار من امكانية الضغط على النظام السياسي عن طريق زعزعة الاستقرار السياسي من اجل تحقيق مصالح خاصة في هذا الملف او ذاك . او لنقل بأن امكانية تدخل دول الجوار ستقل في العراق، والسبب في ذلك ان هذه المحافظات لا تمتلك صلاحيات كافية لإعطاء تنازلات . وحتى لو اعطت هذه المحافظة او تلك للدولة الفلانية امكانية التدخل فان هذه المحافظة ستكون مكشوفة للجميع وستكون عرضة للنقد من قبل الجميع ايضا . وفي الوقت عينه فليس للمركز من صلاحيات كافية تمكنه من الاستجابة لضغوطات دول الجوار في هذا الملف او ذاك ، وبالتالي ستجد دول الجوار بأنه لا توجد جدوى من اثارة النعرات الطائفية في العراق ، مادام النظام لا يستطيع الاستجابة لضغوطاتها .

اذن، هناك جملة من الايجابيات ستنعكس على النسيج الاجتماعي في العراق، اذا ما تنازلت الحكومة الاتحادية عن المزيد من الصلاحيات للمحافظات، لكن هنام سلبيات كثيرة ايضا، سنتناولها في المطلب التالي.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لنقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق بعد عام 2018

في هذا المحور سنحاول تبيان الاثار السلبية التي سيتركها نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات في النسيج المجتمعي العراقي ، وكما يأتي :

اولا – الصلاحيات الاقتصادية والنسيج المجتمعي العراقي :

تعتبر الثروة النفطية هي احدى العوامل التي تربط ابناء الشعوب بعضهم بالبعض الأخر، وكلما كانت هذه الثروة مركزة بيد الدولة كلما تمكنت من جذب ولاء المواطنين اليها، أي الدولة، ولكن اذا ما اعطيت صلاحيات للمحافظات والاقاليم لاستغلال هذه الثروة لصالحها ، فأن هذا الرابط سوف تقل اهميته ويصبح عامل سلبي اكثر على الهوية الوطنية والنسيج المجتمعي للدولة المعينة ، خاصة وان هذه الثروة لا تتوزع بشكل متوازي في كل ارجاء البلاد، بل انها تتركز في محافظات دون اخرى،

وبالتالي فأن هذا التوزيع غير المتساوي سوف يولد خلل في الولاء للدولة، اذ سيتجه ولاء السكان الى الجهات التي يأخذون منها الأموال والارزاق، وهي المحافظات، وسيتولد عن ذلك ايضا فوارق في مستوى النمو والازدهار بين محافظة واخرى، وما يجره ذلك من وجود محافظات فقيرة واخرى غنية ، ومحافظات تعاني من الفقر والحرمان والاخرى لا تعاني منه ، وفي النهاية سيكون هناك مجتمع متباين اقتصاديا ([26])، وبما ان التباين الاقتصادي هو الاساس للتباين الاجتماعي ، كما يذهب الى ذلك (كارل ماركس)، فيتولد لدينا مجتمع يعاني من افات اجتماعية كثيرة وقد يكون هذا المجتمع الذي سيتشكل في احدى المحافظات مسرحا للجريمة والعنف والارهاب ، بل والحقد على عموم الدولة وخاصة على المحافظات التي لها ميزة اقتصادية تختلف عنه ([27]).

صحيح ان الكثير من دول العالم وخاصة الفيدرالية منها تعطي لبعض الاقاليم ذات الانتاج الاقتصادي ميزة عن بقية الاقاليم التي لا تتوفر فيها هذه السمات ، ولكن ظروف تلك الدول تختلف عن ظروف العراق بعد عام 2003 ، وبالتالي فأن توسيع الصلاحيات الاقتصادية من الممكن ان يؤدي الى زيادة العداء بين المذاهب والقوميات في العراق ، ومن الممكن ان يؤدي الى حرب اهلية ، خاصة اذا تقوت احدى المحافظات على الاخرى ، فاتهمت المحافظات الضعيفة المحافظات القوية بالاستحواذ على الثروات ، او حتى اتهمت الحكومة الاتحادية بالميل نحو احدى المحافظات لأسباب مذهبية او قومية ، ويزداد هذا الاحتمال ترجيحا في حالة ان سيطرت جماعات مسلحة على المنشأة الاقتصادية واعلنت بأنها حق شرعي لها ، وحرمت غيرها من المحافظات من امكانية الاستفادة منها ، وفي حالة جاءت ردة فعل المحافظات الاخرى مشابهة ، أي قامت جماعات مسلحة بالسيطرة على موارد تلك المحافظات وحرمت غيرها من المحافظات من الاستفادة منها ، مثل السيطرة على السدود والطرق البرية ([28]).

والأمثلة على ذلك كثيرة ، ففي عام 2014 خرجت مظاهرات كبيرة في محافظة الانبار ، وسرعان ما تحولت الى اعتصامات وحمل اصحابها مطالب متعددة :

سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ، ولما عجزت الحكومة عن ايجاد حلول ناجعة للتعامل مع هذه الازمة ، قام قسم من المعتصمين بالسيطرة على بعض البنى التحتية ومنشأة الدولة الحيوية ، ومنها قطع الطريق الدولي الرابط بين العراق والاردن ، المهم في الآمر ان احد اسباب هذا الفعل هو اتهام الحكومة الاتحادية بالمحاباة والميل لصالح محافظات بعينها على حساب محافظات اخرى ، وتطور الأمر الى درجة سيطرة الجماعات المسلحة على السدود المائية وهددت بإغراق محافظات بأكملها او حتى حرمانها من الافادة من مياه الأنهار ، ولولا الحكمة التي تميزت بها بقية المحافظات وسيطرتها على الشارع الغاضب فيها ، لكانت ردة الفعل لا تختلف كثرا عن ما جرى في الاولى ، أي لسيطرت جماعات متطرفة على منشآت الدولة وعملت على حرمان غيرها من المحافظات من الافادة منها[29].

ثانيا – الصلاحيات الثقافية واثرها في النسيج المجتمعي العراقي :

للثقافة دور كبير في رسم ملامح الهوية الوطنية لكل شعب من الشعوب ، ولذلك فغالبا ما يتم تبني هذا الملف من قبل الدولة ([30])، مهما كان نوعها : مركزية ام اتحادية ، لأن دستور الدول الفيدرالية وأن كان يعطي اقاليمها شيء من الصلاحيات الخاصة ولكنها مع ذلك تبقى ضمن أطار المعقول والمقبول ، وهذه الصلاحيات قد ينتبه اليها احد وقد لا تذكر في الدساتير احيانا مع انها من اهم الصلاحيات التي تقع على عاتق المركز القيام بها ، فلو سألنا أي مواطن امريكي : ماهي هويتك ؟ لأجاب بسرعة بأنه أمريكي و لا يتطرق الى ولايته الا اذا سألناه عن ذلك [31].

وهذا كله يعود الى قدرة الحكومة الاتحادية على خلق روح الشعور بالانتماء للدولة الفيدرالية الواحدة ، وهذا لم يأتي بسهولة بل جاء نتيجة لجهد كبير وطويل من قبل القائمين على تلك الدول ، فلا يوجد في مناهج التعليم في الولايات المتحدة الامريكية ما يشير الى الاهتمام بهوية فرعية على حساب الهويات الاخرى ، لا فرق بين البيض والسود ، ولا فرق بين الاسلام والمسيحية واليهودية ، بل ان مناهج التعليم لا

تركز الا على اهمية النهوض بالأمة الأمريكية وكيف يمكنها ان تحافظ على صدارتها ومكانتها الدولية ([32]).

ان تنشئة الاجيال وتشبعها بالمبادئ والافكار الوطنية ، يعد مسالة ضرورية لضمان وحدة الدولة واستقرارها في المستقبل ، وهذا هو ديدن الدول الكبرى والمتقدمة، اذ تسود تلك الدول هوية أم واحدة تجمع في جنباتها كل الهويات الفرعية من دينية وقومية ومناطقية ، اما الدول غير المتقدمة فهي على العكس من ذلك باتت تعاني من خلل كبير في هذا الجانب فهي عاجزة عن ان تخلق هوية وطنية موحدة من جهة ، وعاجزة عن ترويض الهويات الفرعية من جهة اخرى ، وهذا ما نجده في لبنان مثلا ، اذ يعرف الكثير من اللبنانيين انفسهم على اساس المذاهب والقوميات او حتى المناطق ، ونادرا ما نجد اشخاص يعرفون انفسهم على انهم لبنانيين ([33]).

واذا ما جئنا الى وضع العراق الآن في عام 2018 ، فلا شك بأن البلاد تعيش في حالة من الارباك في ملف الهوية الوطنية العراقية ، والأسباب التي تقف خلف هذه الازمة كثيرة : داخلية وخارجية ، لسنا هنا بصدد التوسع فيها او شرحها ، ولكن بالتأكيد ان العراق بأشد الحاجة لبناء هذه الهوية والتنظير لأفكار ومبادئ جامعة يلتف حولها كل العراقيين ، وهذه المهمة على الدولة والمجتمع القيام بها، ولكنها في الحقيقة تبقى مسؤولية الدولة بالدرجة الأساس ، أي السلطة الاتحادية في العراق ، ومن الوسائل الاساسية والمهمة لبناء الهوية الوطنية العراقية هو ملف التربية والتعليم ، واذا رجعنا الى الدولة العراقية في مرحلة ما قبل عام 2003، فأننا سنجد بان لوزارة التربية الدور الكبير في زرع الفكر العربي القومي في عقلية المواطن العراقي، فعن طريق المواد المنهجية المهمة ، تمكن القوميين العرب من خلق اجيال كاملة تؤمن بالعروبة وتدافع عنها وتموت من اجلها، وبغض النظر عن كوننا نؤيد ما قامت به وزارات التربية في الفترة الممتدة بين عامي 1921 – 2003 من عدمه، الا أننا لا يمكن ان نتجاهل نجاح تلك الوزارات في خلق شعور جمعي بالعروبة واهميتها، طبعا جهد وزارات التربية لم يكن بمعزل عن جهد بقية المؤسسات الأخرى، مثل الاحزاب السياسية والمؤسسات السياسية وحتى العسكرية، ولكنها في النهاية كانت هي الأكثر تأثيرا من بينها ([34]).

وهكذا، ففي حالة اعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات في مجال التربية والتعليم ، مع وجود الخلل الذي تم المرور عليه في الهوية الوطنية العراقية ، فان هذه العملية سيكون فيها مخاطر كبيرة على النسيج المجتمعي العراقي ، لأن الواقع الذي يعيشه العراق والمتمثل بتنامي شان الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، سوف ينعكس سلبا في مناهج التعليم وسوف يتربى النشأ الجديد على هذا الاختلاف والخلل ، ويمكننا ان نضرب مثالا توضيحا على ذلك ، وهو مسالة الخلافات التي تشهدها وزارة التربية سنويا بسبب اصرار ممثلي محافظات معينة على ان تتضمن المناهج المدرسية سير ومواقف للرموز الدينين الذين يمثلون المذهب السائد فيها ، فنشأ صراع سني شيعي حول هذا الموضوع ادى في النهاية الى توقف عملية انجاز بعض المناهج التاريخية والدينية وحتى المتصلة باللغة العربية.

اذن، لو سمح للمحافظات العراقية بتبني ملف التعليم في العراق، أي بأن يكون لكل منها شانه الخاص في اعداد الكتب والمناهج الخاصة في مجال التربية والتعليم، فمن الواضح وبناء على ما تقدم سيكون سلبيا، لأن المحافظات ستركز على الهويات الفرعية التي تؤمن بها وسوف تخللها في مناهج التربية والتعليم وبالتالي سوف تنشأ لنا جيل لا يعرف من تاريخ العراق وعقائده واديانه الا القيل، وسوف لن يكون هذا الجيل على استعداد لأن يضحي في سبيل الحفاظ على وحدة بلاده، او بقية الهوية الاخرى المتواجدة فيه.

ثالثا – الانعكاسات السياسية لنقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات واثرها في النسيج المجتمعي العراقي :

اصبحت المحاصصة السياسية وكما مر بنا هي جزء من النظام السياسي العراقي بعد 2018 ، وهي تعني من ضمن ما تعنيه بأن لكل قومية او مذهب في العراق حصة في السلطة السياسية ، او هي حاصل قسمة السلطة السياسية على القوميات والمذاهب في العراق .

ربما ان الكثير من المعنين بالشأن الوطني يتفائلون احيانا في امكانية ان تنتهي هذه الحالة السلبية من خلال ولادة نخب سياسية تؤمن بوحدة العراق وتسعى لتمثيل كافة المكونات العراقية ، ولكن في حالة ان توسعت الصلاحيات للمحافظات العراقية ، فأن ذلك يعني بكل بساطة تخليد لقاعدة التوافقية والمحاصصة السياسية ، والسبب في ذلك هو ان السياسيين سيتذرعون بأنهم يمثلون قواعدهم الشعبية ، ويمثلون محافظاتهم ، وبما ان المحافظات قد مكنتها الصلاحيات الواسعة من ترصين هوياتها الفرعية ، فأن تمثيل تلك الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية سوف يستمر وهو بحد ذاته خطر على وحدة النسيج المجتمعي في العراق ([35]).

هكذا، يبدو ان هناك سلبيات كثيرة، ستترتب على نقل الصلاحيات من المركز الى المحافظات، وهذه السلبيات ستنعكس بشكل اكيد على النسيج المجتمعي في العراق، وهو ما حاولنا تبيانه في المطلب اعلاه.

الخاتمة :

يظهر لنا مما تقدم من أن الظروف الانية المتمثلة بوجود ازمة حادة في هوية العراق الوطنية ، والعجز الواضح للنظام السياسي عن ايجاد حلول ناجعة لهذه الازمة ، اذا ما قلنا بأنه هو اساس الازمة ، يجعل من التسرع بنقل المزيد من الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات امرا فيه الكثير من المخاطر ، وبرغم الايجابيات التي حاولنا ايضاح بعضها ، الا ان السلبيات تبقى اكثر واشد خطرا على وحدة النسيج المجتمعي العراقي .

الاستنتاجات:

خرجت هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات الآتية :

اولا – فيما يخص واقع النسيج المجتمعي في العراق في مرحلة ما بعد 2018 :

ان واقع النسيج المجتمعي في العراق في عام 2018 ، هو ليس بالحالة الصحية التي تعيشها المجتمعات في الدول المستقرة، ويحتاج الى جهد كبير من قبل الدولة من اجل اعادة اللحمة والاطمئنان بين ابناء الشعب الواحد .

ثانيا – فيما يخص الايجابيات التي يتركها نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق :

ان لنقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات بعض الانعكاسات الايجابية على النسيج المجتمعي العراقي، مثل انها قد تكون بديل عن الفيدرالية (المذهبية) التي هي اخطر بكثير من توسيع صلاحيات المحافظات، كما ان تولي كل محافظة لبعض الملفات من الممكن ان يزرع روح التنافس بين هذه المحافظة وتلك وبالتالي تزداد عملية البناء والازدهار في عموم العراق، وهي في الوقت نفسه قد تصرف المواطنين الى الكد والعمل وتشغلهم عن التفكير الضيق الذي تغذيه البعض من الدول الاقليمية المحيطة بالعراق .

ومن جانب اخر فقد تقلل الصلاحيات الممنوحة للإدارات المحلية من مقدرة النظام السياسي على التصرف بثروات العراق ، خاصة وانه يتهم من قبل الكثير من العراقيين بانه نظام يفتقر الى الكفاءة على التعامل مع الكثير من الملفات .

ثالثا – فيما يخص السلبيات التي سيعكسها نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق :

هناك سلبيات كثيرة يتركها نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات على النسيج المجتمعي في العراق، واخطر تلك الانعكاسات تتمثل في ان الصلاحيات الواسعة من الممكن ان تغول وتعظم من شأن الهويات المذهبية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ومع مرور الايام ستنشأ اجيال تجهل تاريخ العراق ولا تشعر بالانتماء له، وفي حالة توفر الظروف الداخلية والخارجية للتحول الى اقاليم فيدرالية على اساس المذهب فأن تلك المحافظات لن تتوانى عن السعي بهذا الاتجاه، وحتى الاقليم لن يكون هو اخر المطاف، بل ان الانفصال عن العراق وتشكيل دول خاصة سيكون جائزا ومحتملا في المستقبل.

التوصيات:

فضلا عن ما تم طرحه من توصيات ضمنية في ثنايا هذه الورقة ، فأن الباحث يضع بين يدي اصحاب الشأن والمهتمين بملف نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى المحافظات التوصيات الآتية :

اولا – مادام العراق يعاني من ازمة هوية وطنية ، ومن اهتزاز في النسيج المجتمعي، فأن المصلحة العليا للدولة تقتضي بأن يكون اعطاء الصلاحيات متدرجا ، بحيث تضمن الحكومة الاتحادية عدم تحول الصلاحيات الواسعة للإدارات المحلية الى وسيلة لتنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية الجامعة ، وان يكون التدرج على النحو الآتي :

1 – الفترة من عام 2018 وحتى عام 2020 :

في هذه الفترة يتم التوسع بالصلاحيات المتعلقة بملف الخدمات فقط .

2 – الفترة من عام 2020 الى عام 2024 :

وفي هذه الفترة يتم التوسع في ملف ادارة الملف الاقتصادي ، او السماح للمحافظات بالتوسعة اذا ما قلنا بالتحكم في استثمار عائدات النفط بشكل كبير جدا ، دون تجاهل دور المركز المهم في ذلك .

3 – في الفترة من 2024 وحتى عام 2030 :

يتم تقييم موقف النسيج المجتمعي العراقي ، فإذا وجدنا بأنه قد اصبح اكثر تماسكا وأن الصلاحيات الواسعة للمحافظات لم تعد تشكل خطرا على الهوية الوطنية العراقية ، ففي هذه الحالة نسمح للإدارات المحلية بالأشراف على ملف التربية والتعليم، لأن هذا الملف هو الأكثر حساسية والأكثر تأثيرا على النسيج المجتمعي العراقي .

ثانيا – يفضل ان لا توسع صلاحيات المحافظات في وقت واحد ، بل ان تتم عملية التوسعة بحسب نسبة الاستقرار الأمني والمجتمعي فيها ، وذلك من اجل ان نضمن عدم أمكانية تحولها الى ملاذات آمنة للجماعات المسلحة التي تعمل على افراغ تلك المحافظات من الآخر ، الذي يختلف عنها في العقيدة او القومية او حتى في اللغة .

فهل من المعقول ان نعطي لمحافظة نينوى التي لازالت مهددة بخطر عودة الارهاب، نفس صلاحيات محافظة ذي قار؟، بالتأكيد ان توسيع الصلاحيات مع محافظة نينوى سيكون امرا عبثيا وسيزيد من مشهد العنف والاقتتال الطائفي والمذهبي ، اما توسعة صلاحيات محافظة ذي قار ، فأن النسبة المعقولة من الأمن والاستقرار فيها ستزيد من امكانية العمل والبناء .

ثالثا – من الانفع للنسيج المجتمعي العراقي ، ان تكون هذه الصلاحيات المزمع اخذها من الحكومة الاتحادية الى المحافظات مشروطة ، أي انها تعطى في حالة توفر ظروف معينة وتسحب في حالة عدم توفر مثل هذه الظروف .

فعلى سبيل المثال اذا اخفقت المحافظة (س) في الافادة من الصلاحيات الواسعة ، او ان هذه الصلاحيات صبت باتجاه يضر بالهوية الوطنية العراقية والنسيج المجتمعي العراقي ، فعلى الحكومة الاتحادية ان تعاقب تلك المحافظة بسحب الصلاحيات منها ، وفي هذه الحالة ستكون هناك اشبه بعملية المراقبة الدائمة والفعالة من قبل الحكومة الاتحادية وستكون المحافظات مجبرة على الالتزام بهذه الشروط حفاظا على الصلاحيات التي بين ايديها .

رابعا – ان يتم تعديل الدستور العراقي الدائم لعام 2005، بحيث تكون الصلاحيات الواسعة التي تعطى للمحافظات بديلا عن الفيدرالية ، وبهذه الحالة نضمن عدم ازدياد مطالب المحافظات بصلاحيات جديدة ، او بالأحرى عدم مطالبتها بالتحول الى اقاليم فيدرالية ، فمن يضمن ان الفيدرالية ستكون أخر المطالب ، ومن يمنع هذه المحافظات بعد ان تمتلك الهوية الخاصة بها ، من ان تطالب بالانفصال عن العراق .

[1] – ينظر : مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي بداية الى سايكولوجية الانسان المقهور، الطبعة التاسعة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 21.

[2] – احمد حسين احمد، المواطنة الصالحة اسس ورؤى، الكويت:حركة التوفق الوطني الاسلامية،2006، ص 8.

[3] – هناك تعريفات مختلفة للهوية الوطنية ، ولكنها على العموم لا تخرج عن كونها مجموعة العناصر المادية والمعنوية التي يتميز بها شعب عن الشعوب الاخرى ، هي الاشياء التي يتفق عليها شعب من الشعوب ، ويجعلها بمثابة التعبير عن ذاته وعن كينونته و وجوده وذاته ، وماهيته وتاريخه وحاضره ومستقبله . ينظر: سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة الاولى، بغداد: دار الكتب العلمية، ص 33.

[4] – بول بريمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدا مرجو، ترجمة علي الايوبي، الطبعة الاولى، بيروت : دار الكتاب العربي،2006.، ص 66.

[5] – ينظر : نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق، ازمة الحكم في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص 51.

[6] – ينظر : سعدي الابراهيم ، مصدر سابق ، ص ص 2009–2012 .

[7]– دستور العراق الدائم ، المادة (9) ، اولا ، أ .

[8] – ينظر : عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق : الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص 334. ابراهيم الجعفري، تجربة حكم، الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات المشرق العربي، 2008، ص ص 130–131.

[9] – نخبة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي حول تطور العمل البرلماني والدستوري العربي ، الاصدار الاول، بغداد: الاتحاد الدولي للمؤرخين، 2018، ص 80.

[10] – ينظر : احمد غالب محي جعفر شلاه، الهوية الوطنية العراقية دراسة في امكانية البقاء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص 327.

[11] – فمع حلول عام 2011، شهدت البعض من الدول العربية، ظاهرة خروج الكثير من الافراد على النظام، والمطالبة بتغيير الحكام، وفعلا تغيرت الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وترافق ذلك مع موجات من العنف المنظم وغير المنظم، وقد انعكست هذه المتغيرات سلبا على العراق، من خلال تنامي الجماعات المتطرفة واستفحالها ودخولها الى البلاد . ينظر : صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي، دراسة سياسية اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص 57.

[12] – من اهم المتغيرات الدولية التي اثرت سلبا على الاستقرار في العراق، هو تبوأ اوباما رئاسة الولايات المتحدة الامريكي، اذ اتسمت سياسته بالتراخي في حسم الملفات الساخنة مثل الازمة السورية ، فضلا عن انسحابه من العراق، و وجود اتهامات تشير الى دعم الولايات المتحدة الامريكية للجماعات المسلحة ابان حكمه . ينظر: نخبة من الباحثين، وقائع الحلقات النقاشية، الاصدار الاول، كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء، 2018، ص ص 32–33.

[13] – ينظر: نخبة من الباحثين، وقائع الحلقات النقاشية، المصدر السابق، ص ص 95–100.

[14] – ينظر : شبكة هجر الثقافية، السيد السستاني يعلن الجهاد لكفائي ويعتبر قتلى الوطن شهداء، على الرابط الاتي: http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=403029920

[15] – حيث جاء في المادة (119) من الدستور العراقي الدائم ، ما نصه : " يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليما بناء على طلب بالاستفتاء عليه ، يقدم بأحد طريقتين :

اولا – طلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم ز

ثانيا – طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم .

[16] – في المادة (115) من دستور العراق الدائم ، ورد بأن كل ما تبقى من الصلاحيات التي لم تعطى للمركز تكون من صلاحيات الاقاليم ، اي بمعنى حصر صلاحيات الحكومة الاتحادية واطلاق صلاحيات الاقاليم .

وفي المادة (121) ما مفاده :

اولاً : لسلطات الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً: يحق لسلطة الاقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم، في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً: تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.

رابعاً: تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية.

خامساً: تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم، وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم

[17] – ينظر : سعدي الابراهيم، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، الطبعة الثانية، بغداد : دار الكتب العلمية، 2014، ص g.

[18] – ينظر : طه حامد الدليمي، الفيدرالية او اللامركزية السياسية حفظ لوحدة العراق، الطبعة الاولى، بغداد، ص ص 65–69.

[19] – علي جاسم عبد علي الشمري، خصائص الدولة الفدرالية وتطبيقاتها : نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص ص 23–25.

[20] – ياسر خالد بركات، الفدرالية في العراق، اسلوب لضمان الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل، العدد (1)، بغداد: مركز المستقبل للدراسات، 2005، ص .143.

[21] – للمزيد من التفاصيل، حول هذه الفقرة ينظر : علي عباس عبيد مهدي، رقابة السلطة الاتحادية على اداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018،ص ص 163–167.

[22] – فراس عباس هاشم مجيد، تأثير العوامل الجيوبوليتيكة في تكامل وتماسك بيئة الامن القومي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص 25.

[23] – ينظر: هيأة النزاهة العراقية، التقرير السنوي لعام 2016، بغداد: هيأة النزاهة، 2016، ص ص 4–11.

[24] – مجموعة من الباحثين، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، الطبعة الاولى: مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، 207، ص 4.

[25] – جابر حبيب جابر، الاسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (11247)، في 13 ايلول 2009 .

[26] – ينظر : أنر أوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، بغداد: مركز العراق للدراسات، 2006، ص 172.

[27] – ينظر: سعدي الابراهيم، مشكلة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، مقال منشور على موقع، مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء، على الرابط الاتي:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon/contact-single-category/contact-component/871-

[28] – ينظر كل من : احمد علي محمد، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2008، ص ص 317 – 318. رند حكمت، مشكلة بناء الدولة في العراق للفترة 1921 – 2006، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007 ، ص 288.

[29] – ينظر ، الجزيرة نت ، المالكي يستنكر اتهام القوات العراقية بالطائفية ، 11 / 1 / 2014 :

http\www.aljazeera.net\news\pages\c83212de-zeo9-43e7-8f78-933d6az50

[30] – ينظر : ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، الطبعة الاولى، غزة: 2011، ص 32.

[31] – صموئيل هنتغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة حسام الدين خضور، الطبعة الاولى، دمشق: دار الراي للنشر،2005، ص ص 37 – 48.

[32] – التعديل الرابع عشر على الدستور الامريكي، 1868، الفقرة الاولى، الحقوق المدنية.

[33] – سليم مطر، العراق الجديد .. والفكر الجديد ..، الطبعة الاولى، بغداد : مركز دراسات الامة العراقية، 2010، ص 112.

[34] – ابوخلدون ساطع الحصري، اراء واحاديث في الوطن والقومية، الطبعة الثانية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 9.

[35] – ارنست ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الاولى، بغداد – بيروت: معهد الدراسات الستراتيجية، 2006، ص 71.